

## المشهد السياسي

# فرنجية يقاطع جلسة التعيينات وخلاف بين دياب وباسيل

## الدولار يلامس الـ 4800: السوق، أم تلاعب سياسي؟

عجلة الانهيار تتسارع، والدولار يهوي متخطياً اية إجراءات موضعية يقوم بها مصرف لبنان، فيما معركة الحصص السياسية على حالها. استقالة مستمر على الظفر ينصب هنا وآخر هناك، بدون اية واضحة للتعيين. أمس، كانت الموعد من تعيين إشكالي آخر. محافظ كسروان وجيبك كانت الحدث، منصب لم يشغل قبلاً. لكن الحكومة أراثة أنه من الالولويات. ولذلك، أعيد إحياء اسم بتر، خوري، مجدداً قبل ان يتبين استحالة تعيينها قانوناً. وك ذلك، جرى على وضع تحركات مسانئة، حيث قطع الطرف في أكثر من منطقة، فيما شهد محيط المصرف المركزي عودة التحركات المنددة بسياسات رياض سلامة الإفلاسية.



الوزاء لم يظلموا على الاسماء المطروحة للتعين والمطران يسقط خوري مجدداً (مرنان طحطح)

خوري خالية الوفاض، إلا ان الحديث استمر حتى مساء أمس عن إمكانية نقل نفوسها إلى مسقط رأسها الأول قبل الزواج لتتمكن من تسلّم المنصب. في غضون ذلك، جرى مسح للموظفين الأرثوذكس من الفئة الثانية وتم الموقع على اسم مراقبة عقد نفقة

في ديوان المحاسبة تدعى بولين ديب من عكار. يُجمع من في الديوان على أن ديب تخفى بسمعة طيبة، وهي إذ تحدر من عائلة قوائية، بشير عارقوها إلى أنها لا تعادي أحد. تعيين محافظ لكسروان - جبيل التي كانت تعتبر جزءاً من محافظة جبيل لبنان (وهو من حصّة السنة) ويخل

بالتوازن الوطني. وأشارت إلى أن دياب يكسر التوازنات على حساب الطائفة السننية لتعني بيانها بالقول: «اللي ما في خير لأهلو ما في خير لحد». كذلك، فإن إضافة هذا المنصب إلى سلّة التعيينات أثارت نقاشاً قانونياً حول مدى صحته. ففي حين رأّت مصادر معينة أن من الطبيعي تعيين محافظ لكسروان - جبيل، بعدما أصبح قانون إنشائها نافذاً منذ ثلاث سنوات، خرجت أصوات عديدة تعتبر ذلك مخالفاً للقانون، لأن المراسيم التطبيقية لقانون إنشاء هذه المحافظة لم تصدر بعد، وبالتالي لا ملاك لها ولا وظائف شاغرة فيها، أضف إلى أنه لم يلاحظ لها أي اعتماد في موازنة 2020.

وفي سياق بذّ التعيينات، تردد أيضاً أن دياب تراجع عن ترشيح رندا يقطن لرئاسة مجلس الخدمة المدنية، واستبدالها إما بالقاضي يحيى غبورة، أو بالموظفة في مجلس الخدمة المدنية سمر مشمشي المحسوبة على «المستقبل» التي يفضلها دياب، لكن في المحصلة، ستكون جلسة اليوم جلسة مصيرية على كل الصعيد، إلا إذا ساهمت الخلافات المستحكمة والضبابية التي تحوم حول بعض التعيينات، ولا سيما التعيينات المالية، في تطيرها مجدداً، وخاصة أن وزراء أكدوا لـ«الأخبار» أن جدول الأعمال الذي أرسل إليهم لم يتضمن السير الذاتية للمرشحين للتعين، ولا حتى أسماء هؤلاء المرشحين. أول الاعتراضات أتى من سليمان فرنجية، الذي علم أنه أبلغ حزب الله أن وزيريه لن يحضرا الجلسة لاعتراضه على آلية التعيينات. وفي تغريدة لها، أعلنت وزير العمل لميا يفرن مقاطعة الجلسة، رفضاً للتعيينات المعلّبة التي تكرر المحاصصة والطائفية.

بالرغم من الخلاف على عدد من التعيينات، إلا أن التركيز سينصب على التعيينات المالية، التي كانت قد وُضعت على الرف منذ أكثر من شهر بسبب عدم الاتفاق بشأنها. وإذا تردد مصادر مطعنة أن لا تعديلات جدية في سياق هذه التعيينات، يبدو أن الوقت صار ضيقاً أمام إمكانية تعيين محافظ المركزي لمصرف لبنان، وبالتالي تفعيل دور مصرف

## «الحرب المفتوحة»، التي شنها القاضي علي إبراهيم ضد المصاريف لضبط التلاعب بسعر صرف الليرة لم تحقّق سوى إنجازات وهمية تخيّرت مفاعيلها خلال أيام، إذ واصلت الدولار ارتفاعه امام الليرة ليبلغ ارتفاعاً قياسياً ناهزت الـ 4550 ليرة. أما المصارفون ونقيبهم ونائبه المدمعة عليهم بالتلاعب، فخرجوا من السجن ليجتمعوا برئيس الحكومة وحاكم المصرف المركزي... كانت شيئاً لم يكن!

### رضوات مرتضى

لا اثر للدولة ولا لقضائها المتآكل في ارتفاع سعر صرف الدولار. يفتح المصارفون على حسابهم من دون حسب أو رقيب. يشترون الدولار بين 3700 ليرة و3900 ليرة، ويرفضون بيعه إلا بكميات قليلة، فيما يعقدون - تحت اعين المخبرين - صفقات من تحت الطاولة لبيعه بأكثر من 4200 ليرة، وصولاً إلى 4550 ليرة ليل أمس. وتحسب مصادر معينة، فإن هناك اتفاقاً بين المصارف الذين يشترون الدولار وفق سعر السوق المغلن (بين 3700 و3900 ليرة)، على الامتناع عن بيعه، سواء بسعر مرتفع أو منخفض، لمعرفتهم بأنّه سيرتفع مع حلول نهاية الشهر حين تمثّلتي السوق بكميات كبيرة من الليرة. وحين استحقاق دفع التزامات العمال الأجانب بالدولار، ناهيك عن ارتفاع سعر الدولار في سوريا. تزامن ذلك مع قرار لدى المصارف الكبار بعدم ضخ كمية كبيرة من الدولارات في السوق في ظلّ الحملة الأمنية التي تطاول المصارف والصغار. وقد عزّز ذلك احتكار الدولار لدى مصارف محددين يبيعونه بالخفاء بأسعار وصلت إلى 4550 ليرة.

توقيف المصارف لم يؤدّ إلى نتيجة في معظم الدول التي واجهت أزمات نقدية. تعليق المشائق للمصارف في إيران وحملة الاعتقالات الواسعة التي طاولتها في تركيا لم ينجحاً في وقف

الانهيار أو تأخيره. ورغم «انتفاضة» المدعى العام المالي لضبط التلاعب بسعر صرف الليرة ووقف المضاربة، وتوقيف نقيب المصارف محمود مراد ونائبه الياس سرور ومجموعة كبيرة من المصارف بتهمة مخالفة قانون النقد والتسليف والتلاعب بالدولار، فإن شيئاً لم يتغيّر. مكث هؤلاء إياماً قليلة في السجن قبل أن يخرجوا بموجب إخلاءات سبيل ليعودوا إلى ممارسة عملهم. هكذا أخذى جميع المصارف بكفالات زهيدة وفُتحت أخدام الشمع الأحمر عن محالهم.

إنّ توقيف نقيب المصارف، أعلن القاضي ابراهيم، في 11 أيار الماضي، أنه ادّعى عليه بعد ثبوت مساهمته في التلاعب بسعر الدولار، وأن مراد لم يتقدّم تبريرات مُقنعة رداً على التهم التي وجهت إليه، وأكد أنّ القرار بالتوقيف والإعفاء استند الى وقائع بعيداً من الانفعال والتسرّع، معتبراً أنّ «المسألة تتعلق بنقيب وليس بصراف عسادي، ولذلك كتبت حريصاً على مقابيتها بدقة عالية... بعدها بأيام، كان نقيب المصارف يمارس عملَه كالمعتاد، ويتوجه مع زملاء له إلى السرايا الحكومية للقاء رئيس مجلس



## جميع المصارف الموقوفين اخلي سبيلهم بكفالة عالية وعادوا لممارسة عملهم



الوزراء حسان دياب وحاكم المصرف المركزي رياض سلامة للمشاركة في بلورة حلّ لأزمة الليرة، رغم أنهم مدعى عليهم بالمضاربة لخفض سعرها! يومها شدّد ابراهيم على أنّ الحملة ضد المتلاعبين بالدولار ستواصل لتقررات الحكومة ووزارة الداخلية. بخمزد وبلا هواده»، و«ستؤدي الى تخفيض نسبي للسعر وضبطه عند السقف الموضوعي الذي يجب أن يكون عليه»، لكنّ الدولار اليوم أعلى مما كان عليه يوماً.

صراخون أخلي سبيلهم أكدوا لـ«الأخبار» أنّ حملة التوقيف جاءت بمخاتبة الاقتصاد من الحلقة الأضعف في سلسلة الصيرفة»، إذ إن

الرباءة 10 حزيران 2020 العدد 4070 ■ الإخبار

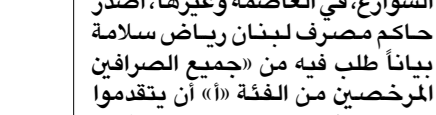
### لبنان

## تقرير

# سعر الدولار يرتفع: المسرحيّة القضائيّة لم تنفع

المصارف، وفق أحدهم، «لم يكونوا السبب في ارتفاع سعر الدولار، إنما قرار حاكم مصرف لبنان الذي حال دون حصول اللبنانيين على مراد ونائبه الياس سرور ومجموعة كبيرة من المصارف بتهمة مخالفة قانون النقد والتسليف والتلاعب بالدولار، فإن شيئاً لم يتغيّر. مكث هؤلاء إياماً قليلة في السجن قبل أن يخرجوا بموجب إخلاءات سبيل ليعودوا إلى ممارسة عملهم. هكذا أخذى جميع المصارف بكفالات زهيدة وفُتحت أخدام الشمع الأحمر عن محالهم.

إنّ توقيف نقيب المصارف، أعلن القاضي ابراهيم، في 11 أيار الماضي، أنه ادّعى عليه بعد ثبوت مساهمته في التلاعب بسعر الدولار، وأن مراد لم يتقدّم تبريرات مُقنعة رداً على التهم التي وجهت إليه، وأكد أنّ القرار بالتوقيف والإعفاء استند الى وقائع بعيداً من الانفعال والتسرّع، معتبراً أنّ «المسألة تتعلق بنقيب وليس بصراف عسادي، ولذلك كتبت حريصاً على مقابيتها بدقة عالية... بعدها بأيام، كان نقيب المصارف يمارس عملَه كالمعتاد، ويتوجه مع زملاء له إلى السرايا الحكومية للقاء رئيس مجلس



الوزراء حسان دياب وحاكم المصرف المركزي رياض سلامة للمشاركة في بلورة حلّ لأزمة الليرة، رغم أنهم مدعى عليهم بالمضاربة لخفض سعرها! يومها شدّد ابراهيم على أنّ الحملة ضد المتلاعبين بالدولار ستواصل لتقررات الحكومة ووزارة الداخلية. بخمزد وبلا هواده»، و«ستؤدي الى تخفيض نسبي للسعر وضبطه عند السقف الموضوعي الذي يجب أن يكون عليه»، لكنّ الدولار اليوم أعلى مما كان عليه يوماً.

صراخون أخلي سبيلهم أكدوا لـ«الأخبار» أنّ حملة التوقيف جاءت بمخاتبة الاقتصاد من الحلقة الأضعف في سلسلة الصيرفة»، إذ إن

وقوع السكان ضحيتها في مختلف حاجياتهم اليومية من عمل الأقران والمستشفيات والكهرباء والمياه. وفي تغريدة لأفته، ليل أمس، قال عضو كتلّ لبنان القوي النائب زياد أسود، عبر «تويتر»: «بلي بدو مازوت بسهل فتح اعتمادات ويلي عم يعقدوها بدو يستعملها حتى يوترها... وفهمك كفالية».

المشهد نفسه تكرر في طرابلس حيث عقد تجمّع أصحاب المولدات في أبي سمرا اجتماعاً أمس بحث في أزمة شح المازوت وتأثيرها على عملهم. ولوح البعض «بوضع اليد على صهاريج الشركات والمازوت في حال تبنّ أنها تصرف لمصلحة التهريب وخلافه». مهما كانت الأسباب الخفية والظاهرة لأزمة المازوت، إلا أن الثابت

(مرنان طحطح)



(هيلم الموسوي)

# نتائج تجفيف المازوت: تقنين كهرباء المولدات

### أماله خليل

بدأت ثمار التجفيف المتعمد مادة المازوت من السوق اللبناني تظهر على حياة السكان. عدد من أصحاب المولدات في المناطق أعلن فرض برنامج تقنين لساعات التغذية بالكهرباء بسبب نفاذ الوقود لتشغيل مولداته، ما يعني بأن الأسر والمؤسسات ستخضع لتقنين مضاعف في الصيف: كهرباء الدولة وكهرباء المولد.

تلك النتيجة خلفها أسباب عدة تكشف مسؤولية كارثيات النفط عن الأزمة المتعلّقة «بالمواطن مع وزارة الطاقة والمياه بحجة منع تهريبه إلى سوريا»، والحقيقة أن ثنائي الكارتيل - الوزارة، وبالتعاون مع